الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٢٦
المعقودة يوم الخميس
٣١ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

UN LIBRARY
... 6 1992
DAG COLLECTION

محضر موجز للجلسة السادسة والعشرين

المقرر : السيد بيرك (ايرلندا)

المحتويات

البند ١٣ من جدول الاعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

البند ٨٣ من جدول الاعمال : العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

البند ٨٤ من جدول الاعمال : المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث

(أ) مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث

(ب) البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية

البند ٨٥ من جدول الاعمال : تقديم المساعدة الدولية من أجل الانتعاش الاقتصادي في انغولا

البند ٩١ من جدول الاعمال : تقديم المساعدة الطارئة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في ليبريا

../..

Distr. GENERAL
A/C.2/46/SR.26
16 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-56957 ٢٥٧٥ب(٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

البند ١٣ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (A/46/3)

البند ٨٣ من جدول الأعمال : العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (A/46/3 ، و A/46/266 و Add.1-E/1991/106 و Add.1 ، و A/46/366 ، و 344 و 520)

البند ٨٤ من جدول الأعمال : المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث (A/46/3 ، 288 و 306)

(أ) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالة الكوارث (A/46/568)

(ب) البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية (A/46/217-E/1991/94 و A/46/316 و 369 و 452 و 457 و 458 و 557)

البند ٨٥ من جدول الأعمال : تقديم المساعدة الدولية من أجل الانتعاش الاقتصادي في أنغولا (A/46/396)

البند ٩١ من جدول الأعمال : تقديم المساعدة الطارئة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في ليبريا (A/46/403)

١ - السيد سبيريس (وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة وخدمات الأمانة العامة) : قام بعرض تقرير الأمين العام بشأن المساعدة المقدمة لتعمير لبنان وتنميته (A/46/557) ، وقال إن هذا التقرير يغطي الجهود التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة في الفترة من ١ آب/أغسطس ١٩٩٠ الى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩١ لتلبية الاحتياجات الانسانية والانمائية العاجلة في لبنان . ونوه الى عمق التحول الذي خبره لبنان خلال السنة الماضية . حيث جسدت الجمعية الوطنية اللبنانية حكومة للوحدة الوطنية وصدقت على ميثاق المصالحة الوطنية ، وعززت الحكومة سلطتها ورقابتها ووسعت نطاقهما ، وعادت بيروت موحدة ، وحلت المليشيات . وفي الآونة الحالية ينصبّ اهتمام الحكومة والشعب على التعمير والبناء والتنمية . إلا أن طول أمد الصراع خلّف بلدا ممزقا ومقعدا ، نالت الأضرار الجسيمة من هياكله الأساسية ومزقت اقتصاده إربا .

(السيد سبيربيي)

٢ - وقال إن المجتمع الدولي مهيأ منذ عام ١٩٧٥ للمشاركة في تعمير لبنان ، كما يوحي كثير من قرارات الجمعية العامة . لكن الاوضاع الامنية التي سادت لبنان في السنوات العديدة الماضية حدّت من استجابة الامم المتحدة لاحتياجاته الطارئة والانسانية . ونوه بأداء كثير من وكالات وبرامج الامم المتحدة في هذا المجال ومنها ، منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو) ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، ومكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، وصندوق الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، وقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، ووكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى ، وبرنامج الاغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، التي كفلت لاضعف فئات السكان المساعدة الانسانية الاساسية بطريقة تدعو للإعجاب .

٣ - وأردف قائلا إن استخدام صندوق الامين العام الاستئماني للبنان ، المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ١٤٦/٣٣ اقتصر على تلبية الاحتياجات الانسانية في ظل أوضاع أمنية كانت غير مؤاتية للتعمير والتنمية . ولم يجر التصدي أساسا للاحتياجات المطلوبة في هذين المجالين إلا عن طريق برنامج المساعدة المقدمة من الامم المتحدة لتعمير لبنان وتنميته ، وتم ذلك مباشرة عن طريق مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث وبالتعاون الوثيق معه ، حيث اتخذ هذا المكتب مركزا لتنسيق مساعدات الاغاثة .

٤ - وبعد أن لخص المعلومات الواردة في التقرير بشأن الجهود التي تبذلها الحكومة للتعمير والتنمية (A//46/557 ، الفقرات ٢-٦) قال إن البعثة المشتركة بين الوكالات لتقدير الاحتياجات ، والتي أوفدت الى لبنان في تموز/يوليه ، أتمت أعمالها مؤخرا وأرسلت الى الامين العام ما توصلت اليه من نتائج . وحسبما قدرت البعثة يوجد احتياج فوري الى برنامج للمساعدة التقنية تبلغ قيمته ١٣٠,٣ من ملايين الدولارات لفترة تصل الى ثلاث سنوات ، واحتياج اضافي تبلغ قيمته ١١١,٩ من ملايين الدولارات لبرامج متوسطة الاجل تمتد على مدى خمس سنوات . وتحتاج المعونة الغذائية الى مبلغ آخر قدره ٤٥ مليون دولار . وأوضح أن المساعدة التقنية لإعادة تأهيل البنية الاساسية في لبنان تحتل ، بعد مساعدة الطوارئ ، المرتبة الاولى في سلّم الاولويات ، تليها مباشرة برامج معالجة الهموم الاجتماعية والانسانية العاجلة ، واصلاح الادارة المدنية وإعادة انعاش الاقتصاد . وقال إن حكومة لبنان تأمل أيضا في تعبئة مواردها الذاتية

(السيد سبيريس)

واجتذاب رأس المال الخاص . وتقدر الاحتياجات الرأسمالية الاجمالية المطلوبة لمجموعة محدودة منتقاة من القطاعات ، من أجل تقديم مساعدة ، بصفة أساسية ، في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية ، والكهرباء ، والامداد بالمياه ، والبيئة ، والتعليم ، والزراعة ، بما يربو قليلا عن ٣,٧ من بلايين الدولارات .

٥ - وأعلن أنه سيجري في القريب العاجل تعيين موظف كبير من الامم المتحدة/برنامج الامم المتحدة الانمائي كممثل مقيم ومنسق لبرنامج المساعدة المقدمة من الامم المتحدة لتعمير لبنان وتنميته ، من أجل استعراض الحالة في لبنان وتقديم توصيات بشأن زيادة حضور الامم المتحدة هناك . وسوف يتولى الامين العام بعد فترة وجيزة تنظيم مؤتمر لإعلان التبرعات للصندوق الاستئماني لتعمير لبنان وتنميته ، على أساس التزامه الثابت بالتنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ٤٥/٢٢٥ الذي يدعو المجتمع الدولي الى تقديم الدعم المالي اللازم لمساعدة لبنان في مسيرته من أجل الانتعاش .

٦ - السيد بلانكا (المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي) : قدم تقرير الامين العام عن استعراض القدرات والخبرات وترتيبات التنسيق في منظومة الامم المتحدة لأغراض المساعدة الإنسانية (A/46/568) ، ولاحظ أن تتابع الكوارث الحاصل في الآونة الأخيرة أبرز الدور المهم للمنظمة في تبوأ مكانة قيادية في المجتمع الدولي فيما يتعلق بتوقع حالات الطوارئ والتعامل معها .

٧ - وقال إن أحد الأسباب الرئيسية التي تحد من قدرة منظومة الامم المتحدة على الاستجابة لحالات الطوارئ هو عدم كفاية التمويل ، كما تشهد بذلك الحالة في مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، ومكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، وكثير من المؤسسات الاخرى في منظومة الامم المتحدة التي تتولى تقديم مساعدة إنسانية أو تشارك في أنشطة إنمائية ؛ فهي تعاني باستمرار من عجز في ميزانياتها وتعول في القسم الأعظم من أموالها على التبرعات التي يجري تعبئتها لكل حالة طوارئ . وأكد الأهمية الحاسمة لتوفير الموارد الكافية لأي عملية طوارئ ، وبالخصوص في بدايتها عندما تكون الاصابات والاضرار في أوجّها . وخلص من ثم إلى ضرورة أن تعمل الحكومات المانحة مع منظومة الامم المتحدة عن كثب ، بما يكفل توفير الدعم المالي المطلوب .

(السيد بلانكا)

٨ - ولابد كذلك أن تبني منظومة الامم المتحدة قدرات احتياطية كافية يمكن أن يجري تنشيطها بسرعة في مواجهة أية حالة طوارئ . وفي الوقت الحاضر ، تحصل حالات تأخير حرجة في تعبئة الاموال والمواد الغذائية ومواد الإغاثة الاخرى ، وفي وزع الموظفين الذين يديرون عملية تقديم المساعدة ويتولون رصدها . وثمة حاجة إلى إنشاء قدرة احتياطية على نطاق المنظومة تكون جيدة التنسيق وعلى أهبة الاستعداد للاحتشاد وقتما يقرر الامين العام ، ولا بد أن يكون بوسع الامين العام الاعتماد على قدرات الإغاثة لدى الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية .

٩ - ورأى أيضا ضرورة كفالة التوزيع الواضح للمسؤوليات ، وعلى وجه الخصوص عندما تقع حالات طوارئ جسيمة ومعقدة ، أخذا بعين الاعتبار التداخل المتأصل في ولايات مؤسسات الامم المتحدة التي تتولى تقديم المساعدة الإنسانية . ولاحظ أن مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث رغم أنه أنشئ ليكون مركز التنسيق في منظومة الامم المتحدة المسؤول عن تقديم المساعدة في حالات حدوث كوارث طبيعية مفاجئة وحالات الطوارئ الاخرى ، فإن حجم حالات الطوارئ التي وقعت مؤخرا وما شابها من تعقّد فرض ضرورة تولي الامين العام مسؤولية القيادة المباشرة . وكان الامين العام يمارس هذا الدور عندما أنشأ عمليات متخصصة لتنسيق استجابات المجتمع الدولي . ومع ذلك ، فإحدى النتائج الحتمية التي أسفرت عنها هذه الترتيبات كانت هي توزع مسؤوليات التنسيق ، لان كل عملية كانت أميل إلى اتخاذ صورة مختلفة من ناحية الهيكل وإجراءات التشغيل وطرائق إعلان النداءات . وفوق ذلك ، تفترض حالات الطوارئ في بعض الاحيان الإعلان الواسع النطاق عنها بوسائط الإعلام قبل أن يقدم المانحون الموارد اللازمة لبدء العمليات المتخصصة . ومن ثم ، توجد حاجة إلى زيادة التنسيق داخل منظومة الامم المتحدة . والتنسيق مهم أيضا بنفس القدر على الصعيد الوطني : فالبلدان المنكوبة تعرب عادة عن رغبتها في التعامل مع منسق واحد أو مركز تنسيق واحد للامم المتحدة على الصعيد الوطني تكون له سلطة تعبئة المساعدة المتعددة الاطراف والثنائية ، والقدرة على عمل ذلك .

١٠ - واستطرد قائلا إنه من الضروري أيضا التأكد من تقديم مساعدة الطوارئ بالطريقة التي تؤدي مباشرة إلى دعم الانتعاش والتنمية الطويلة الاجل . ولابد أن ينظر إلى تدابير الطوارئ باعتبارها خطوة أولى نحو التوصل إلى حل للمشاكل الاطول أجلا ، ويتعين ألا يترتب عليها خلق أنماط جديدة من الاتكال ، أو تقويض الحوافز أمام الانتاج

(السيد بلانكا)

المحلي ، أو القاء أعباء على موارد المستقبل تؤدي إلى انضابها . واستخلص من ذلك أهمية أن تعمل مؤسسات المساعدة الإنمائية في الامم المتحدة عن كثب مع تلك المؤسسات المسؤولة عن تقديم مساعدة الطوارئ والانتعاش ، ابتداء من مرحلة مبكرة في العمليات .

١١ - واختتم قائلا ، إن الامم المتحدة في الوقت الذي يتحتم عليها فيه مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية بطريقة فعالة ، لا بد أيضا أن تولي قدرا أكبر من الاهتمام للتصدي للمسببات الجذرية لحالات الطوارئ تلك ، ولا بد أن يتحمل كل فرد من أفراد المجتمع الدولي ما يخصه من أجل تسهيل هذا المسعى .

١٢ - السيد السعفي (منسق الامم المتحدة لعمليات الإغاثة في حالات الكوارث) : استهل بالتنويه إلى أنه سيركز بيانه على البندين ٨٤ (أ) و ٨٣ . وقال إن العامين الماضيين أوضحا بجلاء أهمية تعزيز دور منظومة الامم المتحدة في تقديم المساعدة الإنسانية ، كما أبرزا الاعباء التنظيمية والمالية التي تواجه المنظومة في هذا الشأن . وتسهيلا للبحث ، قام مكتبه بإعداد ورقتين غير رسميتين وعممهما على أعضاء اللجنة . والورقة الاولى تشمل معلومات وقائعية عن مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، فيما تعرض الورقة الثانية المعنونة "مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث في التسعينات" استراتيجية لتعزيز أعمال المكتب .

١٣ - وقال إن المناقشة التي جرت في آخر دورة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن القضايا التنظيمية المتصلة بالمساعدات الإنسانية كانت مثمرة ، وأبّنت على تحليل الحالة الذي أجراه المكتب بنفسه ، والذي تبحثه بصورة مفصلة الورقة المعنونة "مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث في التسعينات" .

١٤ - وأردف قائلا إن الوثائق المختلفة المعروضة على اللجنة بشأن الانشطة المنفذة في إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية تُنبئ عن مشاركة فريدة من نوعها بين هيئات سياسية ومؤسسات علمية ووكالات تابعة للامم المتحدة من أجل مكافحة المخاطر الطبيعية والحيلولة دون تحولها إلى كوارث . وألمح إلى أن العلاقة الوثيقة الآخذة في التشكل بين أمانة العقد ومكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث

(السيد السعفي)

تبشر بالخير بالنسبة للمستقبل . وتمنى أن تدعم اللجنة الاهداف والمهام المحددة المتصلة بالعقد الموصوفة في الوثائق المعروضة عليها . وأشار بالخصوص إلى الحاجة الماسة لتمويل المشاريع التي أيدتها اللجنة العلمية والتقنية ، وإلى النظر بعناية في الدعوة إلى عقد اجتماع عالمي في عام ١٩٩٤ للجان الوطنية للعقد برعاية الجمعية العامة .

١٥ - وأشار إلى أن سلامة جهود التخفيف مسألة ذات أهمية حاسمة في إنقاذ الارواح والممتلكات عند وقوع الكارثة . وفيما يتعذر التنبؤ بالاتجاهات الطويلة الاجل لتكرارية وجسامة المخاطر في المستقبل ، فإنه يمكن توقع تزايد بعض المخاطر نتيجة للتغير في المناخ الذي ينجم عن مسببات طبيعية أو من صنع الإنسان . ومن المحتم حشد الموارد الكافية لدعم برامج التخفيف من أثر الكوارث ، وبالخصوص من منظور ارتباطها الوثيق بالقضايا الإنمائية والبيئية . وهذه البرامج غير مكلفة إذا قورنت بما يمكن أن تحول دون وقوعه من أضرار تقدر ببلايين الدولارات . ولابد أيضا أن يجري تعزيز أمانة العقد لان مستوى مواردها الحالي لا يسمح لها بالاضطلاع بالمهام المعهودة إليها .

١٦ - ورغم وجود كثير من القرارات التي تدعو إلى تعزيز مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، وبصفة خاصة قرار الجمعية العامة ٤٥/٢٢١ ، فأن ما يتلقاه المكتب في الوقت الحاضر من الميزانية العادية للامم المتحدة يتمثل في مخصص لوظائف ثابتة يقل عما كان يتلقاه في عام ١٩٨٠ ، وهو وضع يحد من قدرته على الاضطلاع بولايته . غير أن المكتب ، لحسن الطالع ، يتلقى أيضا من بعض الدول الأعضاء دعما قويا خارجا عن الميزانية يكفي لتمويل حوالي نصف احتياجاته من الموظفين و ٨٠ في المائة من احتياجاته في مجال الاتصالات و ٩٩ في المائة من عملياته في فترة السنتين المقبلة . ومع ذلك ، لا يعتبر ذلك أساسا كافيا لتطوير المكتب في المستقبل ، وبخاصة في ضوء التقدم المهم الذي أحرزه خلال العامين الماضيين . فقد توسع في جهوده التدريبية في مجال إدارة الكوارث ، وارتقى بنظم ادارة المعلومات فيه ، وأضفى صبغة فنية على عملياته المتعلقة بالإغاثة في حالات الكوارث . وأضاف ، أن المكتب دعا إلى عقد اجتماعات للجنة مشتركة بين الوكالات في جنيف للتعامل مع كل كارثة على حدة . كما تزايدت قدرته على الاستجابة للطلبات التي ترد إليه من الحكومات للحصول على مشورة أو مساعدة تقنية تتعلق بأنشطة التخفيف أو الإغاثة ؛ وشارك المكتب في برامج مهمة للاتصالات السلكية واللاسلكية المتصلة بالكوارث ، وفي وضع قائمة مشتركة بين

(السيد السعفي)

الوكالات لأسماء المتخصصين في مجال الكوارث ، وكشف علاقاته مع المنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام .

١٧ - ورغم أن الاداء ليس رهنا بالضرورة بتوفر الموارد ، فإنه يعد ضربا من المستحيل إذا لم تكن هذه الموارد موجودة . وقد لاحظ أن عمليات الإغاثة والتخفيف من حالات الكوارث تحتل مرتبة عالية في جدول أعمال الدول الاعضاء . وبناء عليه اقترح أن تدرج الوظائف الثابتة التي تمول حاليا من موارد خارجة عن الميزانية ، ضمن الميزانية العادية كوسيلة لتأمين توفر التمويل اللازم للوظائف واجتذاب الخبراء . وأكد أن هذا لا يمس بالترتيبات التنظيمية الاخرى التي تستهدف تعزيز قطاع المساعدة الإنسانية بوجه عام .

١٨ - وأضاف أن الاجتماع الدولي الرابع للدوائر الوطنية للإغاثة في حالات الكوارث ، الذي شارك فيه ٣٤ بلدا ، ناقش مسألة الانشطة التي سيضطلع بها مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث في المستقبل ، ومسألة تعزيز المكتب . وقد روعيت النتائج التي توصل إليها الاجتماع في الورقة المعنونة "مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث في التسعينات" .

١٩ - واختتم بيانه بتوجيه الشكر إلى الحكومات التي دأبت على تقديم المساعدة إلى الجهود التي يبذلها مكتبه من أجل تنفيذ الولاية المنوطة به . وأشاد بما يتصف به موظفو المكتب من تفان ومهارات فنية وانتاجية عالية ، وتمنى أن يكون بوسع المكتب ، بالمزيد من الدعم الذي تقدمه إليه الدول الاعضاء ، أن يضطلع مستقبلا بدور أكثر أهمية في الجهود التي تبذلها منظومة الامم المتحدة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ .

٢٠ - السيد جوناه (وكيل الأمين العام للمسائل السياسية الخاصة والتعاون الإقليمي وإنهاء الاستعمار والوصاية) : استهل كلامه بتقديم تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الخاصة لدول خط المواجهة وغيرها من الدول المجاورة (A/46/369) الذي أعد استجابة لقرار الجمعية العامة ٤٥/٢٣٤ ، ولاحظ أن الغرض الاساسي من هذه المساعدة وارد في قرار الجمعية العامة ٤١/١٩٩ . وقال إن التقرير يتضمن معلومات مقدمة من الدول الاعضاء ومؤسسات منظومة الامم المتحدة وسائر المنظمات الدولية بشأن ما تضطلع به من أنشطة في مجال توفير المساعدة .

(السيد جوناه)

٢١ - والتقرير المتعلق بالمساعدة الطارئة المقدمة الى السودان وعملية شريان الحياة للسودان (A/46/452) قد أعد استجابة لقرار الجمعية العامة ٤٥/٢٢٦ . والعام الماضي قد كان حافلا بالشدائد في السودان : فبالاضافة الى استمرار الحرب الاهلية ، يلاحظ أن هذا البلد قد نكب بجفاف أدى الى تهديد حياة ٨ مليون نسمة تقريبا . وفي آذار/مارس ١٩٩١ ، وجه الامين العام نداء موحدا لتقديم مساعدة طارئة يزيد مجموعها عن ٧٠٠ مليون دولار ، وتتضمن ١,٣ مليون طن من المعونة الغذائية و ٣٠ مليون دولار من المساعدة غير الغذائية . والمجتمع الدولي قد استجاب بشكل سخي ، وعلى الرغم من وجود صعوبات خطيرة في مجال الإمداد ، فإن برنامج الطوارئ قد نجح في تلافي حدوث مأساة ضخمة . وثمة مناقشات تقنية بشأن توسيع نطاق عملية شريان الحياة للسودان قد بدا الاضطلاع بها ، وهي ما زالت جارية . والإمدادات الغوثية يتم تقديمها ، في نفس الوقت ، الى منطقة الصراع ، استنادا الى ترتيبات مخصصة من تنسيق الامم المتحدة . وفي ضوء تأكيدات الحكومة بأن الاشخاص النازحين على الصعيد الداخلي تجري اعادة نقلهم وتوطينهم بشكل طوعي ، يلاحظ أن المجتمع الدولي قد أصبح أكثر استعدادا لتوفير الخدمات الاساسية لمن أعيد نقلهم وتوطينهم .

٢٢ - والولايات الواردة في تقرير الامين العام عن تقديم المساعدة الطارئة الى الصومال (A/46/457) ، الذي أعد استجابة لقرار الجمعية العامة ٤٥/٢٢٩ ، تعد من الولايات التي فات أوانها ، وذلك من جراء ما وقع من أحداث لاحقة . فاستجابة الامم المتحدة قد انتقلت من مرحلة التركيز على الاحتياجات الطارئة ، التي حددتها في عام ١٩٨٩ بعثة مشتركة بين الوكالات ، الى التركيز على الاحتياجات المترتبة على الصراع الاهلي . وبحلول عام ١٩٩٠ ، كانت الحالة الامنية في الصومال قد تدهورت الى حد كبير ، مما اضطر جميع البعثات الدبلوماسية الاجنبية والمنظمات الدولية الى الرحيل . وبعد ذلك ، وفي نيسان/ابريل ١٩٩١ ، أذن الامين العام بإعادة اقامة تمثيل محدود للامم المتحدة في البلد من أجل الاضطلاع بالانشطة الغوثية الانسانية الطارئة بمجرد سماح الظروف السائدة هناك بذلك . وثمة بعثات تقييمية عديدة قد جرى ايفادها ، كما أن المجتمع الدولي قد اضطلع على تقديرات أولية للاحتياجات الشاملة . وفي الوقت الذي يلاحظ فيه أن ظروف الامن ما زالت تحول دون القيام بعمليات اغاثة طارئة على صعيد البلد بأسره ، فإن الامم المتحدة مستعدة للشروع في هذه العمليات بمجرد سماح الحالة بذلك .

(السيد جوناه)

٣٣ - وتقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الدولية من أجل الانتعاش الاقتصادي لانغولا (A/46/396) ، الذي أعد استجابة لقرار الجمعية العامة ٤٥/٢٣٣ ، يوجز تلك المساعدة المقدمة من مؤسسات منظومة الامم المتحدة وسائر المانحين . ومن الملاحظ ، مرة أخرى ، أن الولايات الواردة في هذا القرار قد انتفت ، الى حد ما ، بفعل التطورات اللاحقة . ومن ثم ، فقد تحولت بؤرة الاهتمام الى المساعدة الانسانية الطارئة المقدمة في اطار برنامج الاغاثة الخاص لانغولا الذي شُرع فيه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، حيث وجه الأمين العام نداء مجددا بتوفير هذه المساعدة ، وذلك في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩١ . وثمة مشاورات يجري الاضطلاع بها في الوقت الراهن من أجل تقييم الاحتياجات المتعلقة بالسنة القادمة ، ومن المنتظر أن يوجّه نداء آخر في الأسابيع المقبلة بغية تمكين البرنامج من الاستمرار حتى نهاية عام ١٩٩٢ . وبالاضافة الى ذلك ، ومن أجل دعم اتفاق السلم الذي تم التوقيع عليه في ١ أيار/مايو ١٩٩١ بين حكومة أنغولا وبين الاتحاد الوطني للاستقلال التام لانغولا ، يلاحظ أن الامم المتحدة قد شرعت في الاضطلاع ببرنامج خاص لتوفير الاغذية من أجل المحاربين الذين جرى تسريحهم في أنغولا .

٣٤ - وتقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الطارئة من أجل انتعاش ليبريا الاقتصادي والاجتماعي (A/46/403) قد أعد استجابة لقرار الجمعية العامة ٤٥/٢٣٢ . ففي ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وجه الأمين العام نداء بتوفير مبلغ مقداره ١٤,٤ مليون دولار لتغطية الشهور الأولى الحرجة من عملية طارئة من عمليات الإغاثة التي ستستأنف في منطقة مونروفيا . وفي أعقاب التشاور مع مختلف الأطراف المعنية ، تم الاتفاق على أن تقوم الأمم المتحدة بتوسيع نطاق برنامج الاغاثة الطارئة كيما يشمل البلد بكامله . وبعد ايفاد بعثة تقييمية مشتركة بين الوكالات ، وُضع برنامج للطوارئ على صعيد البلد بأسره ، وذلك للفترة الممتدة من تموز/يوليه ١٩٩١ الى تموز/يوليه ١٩٩٢ ، كما أن الأمين العام قد أصدر نداء بتوفير ١٣٥,٦ مليون دولار لتغطية تكاليف هذا البرنامج . والتقرير يتضمن معلومات بشأن استجابة الدول الاعضاء وسائر المانحين لذلك النداء .

٣٥ - وفيما يتصل بمسألة حالة المساعدة الانسانية الحرجة المقدمة في منطقة القرن الافريقي ، والتي تندرج تحت البند ١٢ من جدول الاعمال وإن كان النظر فيها قد أرجئ إلى حين مناقشة هذه المجموعة من البنود ، يلاحظ أن الاطاحة بنظام مانغستو في

(السيد جوناه)

اثيوبيا في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩١ قد أدت الى تدفق اللاجئين بشكل كبير في مختلف الاتجاهات ، والامين العام قد طالب على الفور بعقد اجتماع طارئ في أبوجا ، بنيجيريا ، حيث أدى هذا الاجتماع الى ايفاد بعثة لتلك المنطقة . كما أنه قد أنشأ ، في وقت لاحق ، برنامج الطوارئ الخاص للقرن الافريقي ، استجابة لمطالبة المانحين والدول الاعضاء . وثمة مكتب جرى افتتاحه من أجل هذا البرنامج ، وذلك الى جانب الوفاء ببعض شروط المانحين . وقد وُجِّه نداء موحد مشترك بين الوكالات ، ونُشر أول تقرير عن تلك الحالة ، ومن المنتظر اصدار تقرير جديد في المستقبل القريب .

٣٦ - وعلى الرغم من استتباب الهدوء حاليا في اثيوبيا ، فقد ظهرت مشاكل خطيرة تتعلق بالإمداد فيما يتصل بتقديم المساعدة الانسانية ، ولا سيما لمنطقة أوغادن . وثغرا جيبوتي والشعب قد تعرضا لتكدس شديد ، ومن الملاحظ أن برنامج الاغذية العالمي قد اتخذ الخطوات اللازمة لتخفيف حدة هذا التكدس .

٣٧ - وهناك جهود قد اضُطلع بها من أجل تناول آثار أحداث اثيوبيا بالنسبة للسودان . فعقب تلك الاحداث ، عاد الكثير من اللاجئين السودانيين في اثيوبيا الى بلدهم . وحيث أن الطرق كانت متعذرة الاجتياز ، فقد تعين الاضطلاع ببرنامج باهظ التكلفة للإنزال الجوي من أجل تقديم المساعدة الانسانية الى اللاجئين . وكانت ثمة مشاركة في وقت متأخر من قبل وكيل الامين العام في محادثات ترمي الى اعادة فتح الممرات البرية القديمة لعملية شريان الحياة للسودان ، الى جانب افتتاح بعض الممرات البرية الجديدة . وقد أحرز بعض التقدم في هذا الشأن ، وإن كانت العوامل السياسية قد تدخلت . وفي الوقت الراهن ، يجري الاضطلاع بكل ما يمكن عمله ، مع هذا ، من أجل خفض تكاليف تقديم المساعدة الإنسانية .

٣٨ - وكان هناك ما يبعث على القلق من جراء عدم الاستجابة بشكل كاف للنداء الذي وجهه الامين العام في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . والحالة في السودان قد اتسمت بالخطورة مرة أخرى : فكافة المعونة الغذائية المعلنة كانت تتعرض في ذلك الوقت للنفاذ ، وكانت ثمة حاجة ملحة لتقديم مزيد من المساعدة . وفي الوقت الذي توفرت فيه الحبوب الغذائية بصفة عامة ، فإن سائر الاغذية الضرورية لتحقيق غذاء متوازن كانت ناقصة ، مما أدى إلى ارتفاع مستويات سوء التغذية في المنطقة . ومن

(السيد جوناه)

المستحسن ، في هذا الصدد ، تكرار النداء الاخير للامين العام والمتعلق بتوفير الموارد اللازمة لبرنامج الطوارئ الخاص للقرن الافريقي .

٢٩ - ويجري في الوقت الراهن تشكيل أفرقة تقييم مشتركة من شأنها أن تضطلع بزيارة القرن الافريقي لكفالة تحسين قدرة المجتمع الدولي على مجابهة الحالة في عام ١٩٩١ . واسقاطات منظمة الاغذية والزراعة تشير الى أنه ستكون هناك احتياجات كبيرة جدا في عام ١٩٩٢ ، وإن كانت هذه الاحتياجات تقل عن مستوى الاحتياجات في عام ١٩٩١ . والامين العام قد تمكن ، علاوة على ذلك ، من تحسين التنسيق داخل الامم المتحدة ، سواء في المقر أو في الميدان . ومن المأمول فيه أن يؤدي الجمع بين تحسين التنسيق وتعجيل الاستجابة من قبل المانحين الى توفير المساعدة لمن يعانون في القرن الافريقي .

٣٠ - السيد زمبادو (المدير المساعد ، برنامج الامم المتحدة الإنمائي) : تحدث بوصفه منسقا للخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لامريكا الوسطى ، فقدم تقرير الامين العام عن تنفيذ تلك الخطة (A/46/458) . وقال إن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الخاصة خلال الاثنى عشر شهرا الماضية قد حفزت عليه ، دون شك ، تلك الخطوات التقدمية الهامة في مجال تحقيق السلم واضفاء الديمقراطية وتعزيز المؤسسات بالمنطقة . ومع هذا فما زالت هناك حاجة الى التوصل لاتفاقات نهائية بشأن تهيئة تسوية للصراعات المسلحة عن طريق التفاوض ، كما أنه ما زالت هناك عقبات تعترض سبيل تعزيز العمليات الديمقراطية .

٣١ - وفي عام ١٩٩١ ، استمرت اقتصادات أمريكا الوسطى تتسم بمختلف درجات الكساد والاختلالات الاقتصادية الكلية ، فضلا عن انتشار الفقر . ومن ثم ، فإن الحالة في أمريكا الوسطى تفرض تحديات كبيرة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك فيما يتصل بالاضطلاع مرة أخرى بعملية من عمليات التكامل . وفي اجتماعات القمة المتتالية ، يلاحظ أن رؤساء بلدان أمريكا الوسطى قد حدّدوا الاولويات اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة ، مما انعكس في خطة العمل الاقتصادية لامريكا الوسطى . وفي اجتماع القمة المقرر عقده في تغوسيغالبا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ سيقوم الرؤساء بوضع أهداف محددة لتخفيف حدة الفقر في المنطقة ، وايلاء مزيد من الاهتمام لمشاكل التنمية البشرية وصغار الاطفال والشباب .

(السيد زمبادو)

٣٢ - وفي هذا الاطار ، يلاحظ أن الاهداف العامة للخطة الخاصة ما زالت سارية المفعول ، مما أكده ما أعلنته الجمعية العامة في قرارها ٤٥/٢٣١ من تجديد فترة الخطة الخاصة لمدة ثلاث سنوات . ومجلس إدارة برنامج الامم المتحدة الانمائي قد قام ، بالاضافة الى ذلك ، برصد ٣٠ مليون دولار في اعتمادات الميزانية الاضافية لتمكين البرنامج الإنمائي من تقديم الدعم اللازم لامريكا الوسطى في اطار الخطة الخاصة ، وذلك اعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ .

٣٣ - وجدول الاعمال الاقتصادي والاجتماعي الجديد لامريكا اللاتينية يفرض تحديات جديدة بالنسبة للخطة الخاصة . وحكومات بلدان أمريكا الوسطى قد وافقت مؤخرا على استراتيجية منقحة للخطة ، مما ورد وصفه في الفقرات ١٣ الى ١٧ من تقرير الامين العام . وثمة مبادرات أخرى يجري استحداثها في اطار الخطة الخاصة ، وذلك من خلال آليات مخصصة أو مساهمات موازية . وهذه المبادرات تتضمن برنامجا للمدفوعات على الصعيد دون الإقليمي تحت رعاية الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، فضلا عن تلك المبادرة التي يجري تنسيقها من قبل منظمة الصحة للبلدان الامريكية تحت عنوان "الصحة والسلم من أجل التنمية والديمقراطية" . وقد حُشدت في وقت متأخر موارد اضافية من أجل قطاع الحراجة ، وذلك عن طريق خطة عمل الاحراج المدارية بأمريكا الوسطى .

٣٤ - والتفاصيل المتعلقة بمشاريع المساعدة التقنية واردة في الفقرة ١٦ من التقرير . ومن الواجب أن يكون هناك اهتمام خاص بالمشاريع الوارد وصفها في الفقرات ٢٨ و ٣٠ و ٥٧ و ٦٠ .

٣٥ - والاستراتيجية المتعلقة بخطة العمل تركز ، خلال السنوات الثلاث القادمة ، على مجالات الأولوية الاربعة التالية : تقديم المساعدة للاجئين والعائدين والنازحين ؛ وتقليل حدة الفقر ؛ والبيئة وتنمية الموارد الطبيعية على نحو قابل للإدامة ؛ وسياسات وأنشطة القطاع الخاص . والمساعدة المقدمة للمطرودين من ديارهم سوف تظل بمثابة عنصر أساسي بالخطة الخاصة ، مع التشديد على المشاريع الإنمائية ؛ ومثل هذه المساعدة من شانها أن تكون مرتبطة على نحو وثيق بمبادرات السلم الوطنية . ومكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والبرنامج الإنمائي سيواصلان دعم خطة عمل المؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا الوسطى ، وثمة اجتماع دولي مع المانحين سوف يعقد في آذار/مارس ١٩٩٢ .

(السيد زمبادو)

٣٦ - وفي مجال تخفيف حدة الفقر ، يلاحظ أن البرنامج الإنمائي قد قام بتمويل مشروع من إعداد البنك الدولي ، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومعهد التغذية لأمريكا الوسطى وبنما واليونسكو ، وهذا المشروع يرمي إلى تشكيل هيئة تعاونية تقنية اقليمية من أجل تحسين مستوى كفاءة وعدالة الانفاق العام ، واستهداف أشد الفئات فقرا على نحو أكثر فعالية . وهذه الهيئة من شأنها أن تقدم المشورة والتدريب التقنيين بغية توسيع نطاق عمليتي تمويل وانجاز الخدمات الاجتماعية وتحسين مستواهما ، ولاسيما التعليم الاساسي والرعاية الصحية الاولية والتغذية .

٣٧ - وفي مجال البيئة والموارد الطبيعية ، يجري في الوقت الراهن تشجيع المشاريع المتعلقة بالتنمية القابلة للإدامة ، وذلك مع اعطاء اهتمام خاص لتعزيز لجنة أمريكا الوسطى المعنية بالبيئة والتنمية . وثمة دعم تقني أيضا لقطاع الاحراج وكذلك لتحديد وتنفيذ الانشطة الزراعية الحرجية من أجل زيادة انتاجية صغار الزراع وتشجيع صيانة الموارد الطبيعية .

٣٨ - وهناك أولوية أخرى تتمثل في وضع اطار من شأنه أن يؤدي الى تنمية القطاع الخاص . والبرنامج الانمائي يتولى تشجيع عدد من المبادرات ، بالاشتراك مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومركز التجارة الدولية ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، في مجال التحديث الصناعي والتنمية التكنولوجية والتجارة والخدمات ، مع التركيز على زيادة الصادرات .

٣٩ - وفي معرض تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بخطة العمل ، سيواصل البرنامج الإنمائي تركيزه على تنسيق المساعدة مع البرامج الثنائية والمتعددة الاطراف من أجل كفالة توفير أكبر قدر ممكن من التكامل والتأثير ، لصالح أمريكا الوسطى . والبرنامج الإنمائي يقوم أيضا بتنسيق ادارة الخطة الخاصة مع برامج ومشاريع التعاون التقني الممولة على الصعيد الوطني بكل بلد من البلدان ، مما يعني توسيع نطاق التجارب الوطنية الناجحة لتشمل المنطقة بكاملها ، مع كفالة تعزيز المشاريع الإقليمية للمبادرات الوطنية في كل بلد مشارك .

٤٠ - السيد هاملتون (المدير بالنيابة ، أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية) : قال إن أمانة العقد قد اضطلعت بدراسة استقصائية للأولويات والثغرات القائمة في مجال المعرفة التقنية على الصعيد الوطني كأساس لوضع برامج العقد . وحتى الآن ، تم تشكيل ما يقرب من ١٠٠ لجنة وطنية أو مركز تنسيق ، استجابة لنداء الجمعية العامة . واجتماع بلدان أمريكا اللاتينية ، الذي سبق الدورة الاخيرة للجنة العلمية والتقنية في غواتيمالا ، قد حفز على تشكيل العديد من اللجان الجديدة كما ساهم في وضع مبادئ توجيهية للتعاون التقني في مجال التخفيف من حدة الكوارث . وثمة نسبة تناهز ربع الكيانات الوطنية ذات الصلة قد قدمت معلومات بشأن ما لديها من خطط ترمي الى تخفيف حدة الكوارث ، ومن الملاحظ أن عدد الانشطة المتعلقة بالعقد في تزايد مستمر . بيد أنه في الوقت الذي يلاحظ فيه أن الوضع السائد يبعث على التشجيع من حيث توفر الالتزامات ، فإن ثمة ملاحظة بأن التدابير المحددة لمتعلقة بتخفيف آثار الكوارث لا تزال في مرحلة التحديد بالكثير من البلدان .

٤١ - والفريق العامل المشترك بين الوكالات قد اجتمع مع اللجنة التوجيهية بجنيف في تموز/يوليه ١٩٩١ . ولقد أبرز المشتركون في هذا الاجتماع العديد من الانشطة التي من شأنها تدعيم العقد ، بما في ذلك انشاء دليل لنظم المعلومات وقواعد البيانات المتصلة بحالات الكوارث ، ووضع قائمة بالمشاريع المتعلقة بالعقد ، ودراسة الجوانب الاقتصادية لاستراتيجيات التخفيف من آثار الكوارث ، وإعداد المعلومات اللازمة للجان الوطنية . واللجنة التوجيهية قد أيدت استنتاجات الفريق العامل ، ومن الملاحظ أن أمانة العقد تقوم حاليا بجمع الموارد اللازمة للاضطلاع ببرنامج العمل على هذا النحو .

٤٢ - واللجنة العلمية والتقنية قد عقدت دورتها الاولى في بون في آذار/مارس ١٩٩١ ودورتها الثانية في غواتيمالا سيتي في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، وذلك بدعم مالي من اليابان وبمساعدة من منظمة الصحة للبلدان الامريكية . والتقرير السنوي الاول للجنة ، الذي يتضمن تحديدا للاهداف والاستراتيجيات والمشاريع النموذجية الدولية المتعلقة بالعقد ، وارد بوصفه مرفقا للوثيقة A/46/266/Add.1 .

٤٣ - وعضوية المجلس الخاص الرفيع المستوى قد أعلنها الامين العام في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، ولقد انعقد المجلس لاول مرة في ٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، الذي يوافق اليوم الدولي للحد من الكوارث الطبيعية . وموضوعا النقاش الرئيسيان قد كان "الحد من الكوارث الطبيعية وتسليط الضوء عليها" و "مدى وعي راسمي السياسات ودور

(السيد هاملتون)

وسائط الاعلام" . وقد انتهت الدورة باعتماد اعلان نيويورك (A/46/266/Add.1 ، المرفق الاول) ، الذي يشكل خطوة هامة في سبيل زيادة التعريف بأهمية اتخاذ اجراءات حاسمة في البلدان الضعيفة من أجل الحد من آثار الكوارث .

٤٤ - وفيما يخص أمانة العقد ذاتها ، يلاحظ أن الاموال المقدمة من فنلندا يجري استخدامها في الوقت الراهن للاستفادة من خدمات عالم اقتصادي من شأنه أن يبدأ في العمل اعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ . وثمة احتمالات أيضا لاستعارة مهندس أقدم متخصص في الزلازل وانتداب موظف فني مبتدئ وتوظيف اخصائي في شؤون الاعلام ، وذلك خلال الشهور القادمة . وفي حالة الحصول على تلك الخدمات ، فإن هذا التعزيز للموظفين سيزيد الى حد كبير من قدرات الأمانة . ومع هذا ، فالامانة ما زالت بحاجة الى أمين اضافي ، ومساعد اداري ، فضلا عن حاجتها القصوى الى دعم مدير ونائب مدير .

٤٥ - وفي مجال الاعلام ، يلاحظ أنه قد صدرت بالفعل ثلاثة أعداد من الرسالة الاخبارية للعقد ، وهي رسالة تصدر كل شهرين . وبناء على توصية من مجلس منشورات الامم المتحدة ، قامت الأمانة بإجراء مسابقة فيما بين المنظمات الوطنية من أجل اختيار شعار للعقد . ولقد حدد المجلس التصميم الفائز ، وهو تصميم سيجري تعميمه في الجلسة الراهنة على الوفود .

٤٦ - ورغم أن العقد يمضي قدما الى الامام ، فإنه ينبغي الآن توفير مستويات من الموارد تتناسب مع الاحتياجات المنبثقة عن اطار العمل المحدد في قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٣٦ . والموارد المتوفرة حاليا لدى العقد لا تكفي لتكوين بناء وظيفي بالامانة يمكن أن يقدم الدعم المناسب للمشاركين ، كما أنها لا تكفي للتخطيط لفترة تتجاوز أشهرا قليلة .

٤٧ - ومن الواضح أن غالبية الدول الاعضاء ، التي ترغب في دعم المشاريع المتصلة بالعقد ، تفضل الاضطلاع بذلك على أساس ثنائي . وفي الوقت الذي قامت فيه كثرة من الدول الاعضاء بتوخي السخاء عند تمويل مناسبات بعينها تتصل بالعقد ، فإنه يبدو أن هناك اعراضا عاما عن تقديم التمويل الضروري للإبقاء على الموظفين الإداريين الاساسيين ولتحمل النفقات التشغيلية للامانة . بيد أن العقد يتسم بالتقدم بشكل مرض ، وهو أهل للدعم المستمر . ومثل هذا الدعم يمكن تصنيفه الى دعم لتحمل المصروفات والنفقات ، ودعم للمشاريع .

(السيد هاملتون)

٤٨ - والدعم المقدم من أجل تحمل النفقات من شأنه أن يغطي تلك التكاليف المتصلة بالأمانة وأن يمكنها من توفير الخدمات اللازمة للجنة العلمية والتقنية والمجلس الخاص الرفيع المستوى . ومرتبات موظفي الأمانة داخلة في هذا النطاق ، هي والمصروفات التشغيلية للمكتب وتكاليف عقد اجتماع واحد للجنة العلمية والتقنية والمجلس الخاص الرفيع المستوى بجنيف كل عام . والاحتياجات الاجمالية في هذا الصدد تبلغ ١ - ٢ مليون دولار في العام الواحد ، مما يتوقف على مستوى الانشطة . ومن المستحسن أن يكون التأييد واسع النطاق ، وهذا يمكن كفالته في حالة قيام عشرة من البلدان بالإعلان عن تبرع يبلغ متوسطه ٠٠٠ ١٠٠ دولار - ٠٠٠ ٣٠٠ دولار في السنة الواحدة من كل منها ، وذلك خلال فترة الثماني سنوات القادمة .

٤٩ - والدعم المشاريعي سيمول المشاريع أو المناسبات الخاصة التي تهتم بها الدول الاعضاء ، بما في ذلك ندب موظف للعمل بالأمانة ، والاضطلاع بالانشطة الخاصة من جانب الأمانة ، وتنظيم اجتماعات المجلس واللجنة خارج جنيف ، ولا سيما في البلدان النامية ، وعقد جلسة ثانية للجنة كل سنة ، وتنظيم اجتماعات اقليمية أو مدارية ، وذلك من قبيل الاستعداد للمؤتمر العالمي المقترح ، والقيام بالانشطة الخاصة من قبل أعضاء المجلس أو اللجنة باسم العقد . ومن المأمول فيه أن تنظر اللجنة الثانية على نحو عاجل في هذا الاقتراح ، حيث سيتعذر الاستمرار في المعدل الراهن لانشطة العقد دون مثل هذه التعهدات .

٥٠ - السيد لوب (منسق المساعدة المقدمة لاقل البلدان نموا ، برنامج الامم المتحدة الإنمائي) : لفت الانتباه الى الوثيقة A/46/316 ، التي تتضمن تقرير الامين العام المعنون "تقريران موجزان عن تشاد وجيبوتي" ، والمقدم عملا بقراري الجمعية العامة ٤٥/٢٢٣ و ٤٥/٢٢٨ . والتقريران يستندان أساسا الى المعلومات المقدمة من حكومتي البلدين عن طريق المكتبين الميدانيين للبرنامج الإنمائي هناك .

٥١ - وفي تشاد ، أدت الصراعات الداخلية والكوارث الطبيعية ، التي استمرت سنوات طويلة ، الى اعاقة جهود التعمير والتنمية ، والحالة هناك ما زالت تكتنفها الصعوبات . ولثماني سنة على التوالي ، يلاحظ أن الجفاف قد ترتب عليه عجز غذائي . وثمة عدد كبير من اللاجئين السابقين قد عادوا الى تشاد وهم بحاجة الى المساعدة ؛ كما أن الهجرة الداخلية قد أجهدت الموارد والمرافق المحلية . ولقد حدث تفش لوباء

(السيد لوب)

الكوليرا في وقت سابق في عام ١٩٩١ . ومكاتب وبرامج ووكالات الامم المتحدة المختلفة قد قدمت المساعدة اللازمة خلال العام الماضي من أجل تيسير الحالة الغذائية ومجابهة الاحتياجات الصحية . ومؤتمر المائدة المستديرة الثالث للجهات المانحة لتشاد قد انعقد في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩٠ . وبعد هذا المؤتمر ، شُرع في اجراء عدد من المشاورات القطاعية .

٥٢ - أما فيما يتعلق بجيبوتي ، فإن الاحداث التي اكتنفت القرن الافريقي قد أدت الى تدفق اللاجئين والنازحين داخل البلد ، وكذلك الى عرقلة تجارتها التقليدية مع البلدان المجاورة . وجيبوتي كانت تواجه أيضا الاثر الاقتصادي لأزمة الخليج ونتائج الفيضانات الفاجعة التي حدثت في نيسان/ابريل ١٩٨٩ . وأولويات التخطيط بجيبوتي يجري تكييفها في ضوء انجراحية هذا البلد إزاء الاحداث الخارجية : وثمة جهود يتم الاضطلاع بها من أجل توسيع وتنويع الانشطة الاقتصادية بالبلد واجتذاب المزيد من رأس المال الاستثماري . كما أن الحكومة ترغب في اتخاذ التدابير اللازمة للتقليل الى أدنى حد من التكاليف الاجتماعية التي قد تترتب على اعادة تشكيل الاقتصاد ، فضلا عن تخفيف هذه التكاليف .

٥٣ - والامين العام قد قدم أيضا تقريرا عن عدد من المبادرات التي اضطلعت بها الامم المتحدة استجابة لقرار الجمعية العامة ٤٥/٢٣٣ بغية مساعدة حكومة اليمن (A/46/217) . ومنذ إعداد هذا التقرير ، يلاحظ أن برنامج الامم المتحدة الانمائي قد اقترح برنامجا يتعلق باليمن تبلغ تكلفته ٢٤٥ مليون دولار ، ومنها ٨٦ مليون دولار ستقدم في صورة ائتمانات ومنح عن طريق مشروع الإنعاش العاجل التابع للبنك الدولي ، بهدف مساعدة العمال المهاجرين العائدين . وحتى الآن تم تقديم ٦٠ مليون دولار ، وهذه تتضمن ٣٣ مليون دولار في اطار التمويل المقدم من المؤسسة الانمائية الدولية و ١٥ مليون دولار من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة و ٤,٥ مليون دولار من ألمانيا . والبرنامج الإنمائي قد قدم أيضا ٠٠٠ ٤٠٠ دولار في سياق الموارد البرنامجية الخاصة لمساعدة وحدة إدارة المشاريع باليمن في تنسيق مشروع الإنعاش العاجل ، كما أن البرنامج يتولى مساعدة الحكومة اليمنية في تحديد احتياجاتها وفي تعبئة الموارد الضرورية . وبغية تحقيق هذا الهدف ، يلاحظ أن ثمة اجتماعا مع المانحين قد تقرر عقده في أيار/مايو ١٩٩٢ بجنيف .

٥٤ - السيدة تين توسشر (هولندا) : قالت ، باسم الاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء ، إن العالم قد شهد في السنوات الاخيرة عددا لا مثيل له من الكوارث الطبيعية أو الكوارث التي صنعها الانسان ، وأن هذه الكوارث قد سببت معاناة هائلة وخسائر كبيرة في الارواح ، مما اضطر ملايين البشر الى الهروب من ديارهم . والبلدان النامية كانت عرضة لهذه الكوارث بصفة خاصة ، فالكثير من حالات الطوارئ يرجع الى التدهور البيئي والصراعات المدنية أو الدولية ، ومما فاقم من آثار هذه الكوارث محدودية قدرة البلدان النامية على مجابهة عواقبها . والاتحاد الاوروبي قد قام ، هو ودوله الاعضاء ، بتوسيع نطاق ميزانيته المخصصة للمعونة الطارئة الى أقصى حد ، وذلك في محاولة للاستجابة على نحو ملائم لاحتياجات ضحايا الكوارث .

٥٥ - وثمة حاجة ملحة لاتباع نهج منسق في مجال منع الكوارث والتأهب لها وتخفيفها واغاثة المنكوبين بها ، ومن دواعي الاسف ، بالتالي ، أن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية لم يوفق حتى الآن الى تحقيق نتائج عملية دائمة . ومن الضروري الاضطلاع بترتيبات ادارية مناسبة لتمكين أمانة العقد من تنفيذ ولايتها على نحو كامل ، وثمة أمل في أن يسهم المجلس الخاص الرفيع المستوى الذي شُكِّل مؤخرا في بلوغ هذه الغاية . وينبغي ، بصفة خاصة ، أن تتخذ التدابير اللازمة لمساعدة البلدان المعرضة للكوارث في عملية وضع برامجها الخاصة بالتخفيف من آثار الكوارث ، مما سيقلل بشكل كبير من الخسائر في الارواح والممتلكات .

٥٦ - والجهود المبذولة من أجل تنسيق المساعدة الانسانية الطارئة ، التي تقدمها الامم المتحدة ، يجب أن تركز على دور مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، وذلك في جميع مجالات الاعمال المتصلة بالكوارث . وفي ضوء تلك الصلات القائمة مع عملية التنمية الشاملة والدور التنسيقي الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في هذا الميدان ، يلاحظ أن التعاون مع البرنامج الإنمائي لا يخلو من أهمية كبيرة . ومن شأن برنامج التدريب الإداري في مجال الكوارث ، المضطلع به على نحو مشترك من قبل البرنامج الإنمائي ومكتب تنسيق عمليات الاغاثة ، أن يساعد السلطات الوطنية الى حد كبير في جهودها الرامية الى ادماج موضوع تخفيف آثار الكوارث في الخطط الانمائية الوطنية .

٥٧ - والامم المتحدة عليها دور هام فيما يتصل بجميع حالات الطوارئ ، كما هو واضح من تلك العمليات المضطلع بها حاليا في ليبريا وأنغولا وأمريكا الوسطى . والجهود التفاوضية التي اضطلع بها المنسق الخاص المعني بالقرن الافريقي ونائبه قد كانت لها نتائج فعالة في مجال فتح أبواب جديدة لتقديم الاغاثة في هذا الجزء من العالم .

٥٨ - السيد غونزاليز (شيلي) : قال إن شيلي بلد معرض للكوارث بصفة خاصة ، فكثيرا ما تلم به زلازل شديدة وفيضانات وانفجارات بركانية وانهيالات أرضية وحالات من الجفاف ، وأنه قد تلقى مساعدة انسانية هائلة من الدول الاخرى والوكالات ذات الصلة بمنظومة الامم المتحدة . وهذه المساعدة لها بالغ الاهمية بالنسبة للبلدان النامية ، التي تعوزها الوسائل الضرورية للاستجابة على نحو ملائم للكوارث الطبيعية ، ومن ثم ، فإن وفد شيلي يعلق أهمية كبيرة على أنشطة مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، وكذلك على اتخاذ تدابير دولية تتصل بالمساعدة العاجلة .

٥٩ - وشيلي قد اضطلعت بالاجراءات اللازمة ، على أرفع مستوى ، لتشجيع العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية . وقد شكلت لجنة خاصة للاحتفال بالعقد ، وهذه اللجنة تعمل بالاشتراك مع الهيئات الحكومية والقوات المسلحة والشرطة من أجل زيادة ادراك الشعب الشيلي لضرورة اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة . وبالاضافة الى ذلك ، يلاحظ أنه قد أنشئ في شيلي نظام شامل للاستجابة في حالات الكوارث ، يغطي البلد بأسره ، كما عقدت اتفاقات ثنائية ومتعددة الاطراف مع البلدان الاخرى بشأن تبادل المساعدة في ميدان معالجة الكوارث .

٦٠ - ووفد شيلي يهيب بالبلدان الاخرى والوكالات الدولية ذات الخبرة في الاعمال المتصلة بالكوارث الطبيعية أن تساعد البلدان المعرضة للكوارث في اقامة نظم لديها تتولى الاستجابة المناسبة .

٦١ - السيد غويريرو (الفلبين) : قال إنه وعلى الرغم من أن كثيرا من الكوارث الطبيعية تتحدى التنبؤ ، فإن بعضا منها وخاصة تلك التي يسببها الانسان ، يمكن تجنبه ، كما يمكن التنبؤ ببعضها الآخر . وأضاف أن من الممكن نظريا التأهب لكافة الكوارث . وإنه يجب توفير التكنولوجيا والموارد اللازمة للبلدان النامية ، لتمكينها من التغلب بشكل ملائم على حالات الطوارئ ، ذلك أن متابعة السعي نحو تحقيق النمو والتنمية في أعقاب الكوارث أمر حيوي .

٦٢ - وأضاف أن وفده يرحب بالقرار الذي اتخذته الامم المتحدة بتحديد التسعينات بوصفها العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية ، ويدعو الى بذل الجهود لزيادة الدور الذي تقوم به المنظمة في الحد من الكوارث والتأهب لها ، وإدارة حالات الطوارئ ، والانعاش والجهود الإنمائية المستمرة في المناطق المتضررة . وقال إنه يجب

(السيد غويريرو ، الفلبين)

إيلاء أهمية خاصة للتنسيق والتكامل بين الانشطة المتصلة بالكوارث في مختلف وكالات المنظمة لضمان الفعالية القصوى في أقصر وقت ممكن والاستخدام الاقصى للموارد المتاحة .

٦٣ - وتابع قائلا إن الفلبين بلد معرض للكوارث بشكل خاص ، لحقه الخراب على مدى العامين الماضيين من جرّاء أعاصير الاستوائية ، وفيضانات ، وزلزال كبير وثوران بركان جبل بيناتوبو ، مما تسبب في إحداث أضرار تعادل نسبة ١٦,٨ بالمائة من متوسط الميزانية السنوية للبلد . وقد تسبب التأثير الاجتماعي والاقتصادي لأزمة الخليج عام ١٩٩٠ التي جعلت ٠٠٠ ٧٠ عامل فلبيني عاطلين عن العمل وتركتهم بلا مال في منطقة النزاع في مضاعفة آثار هذه الكوارث . وأعرب عن امتنان حكومته لوكالات الامم المتحدة وللدول الاخرى على تجاوبها الكريم مع حالات الطوارئ المذكورة .

٦٤ - واستطرد قائلا إن من الممكن تحسين فعالية استجابة الامم المتحدة للكوارث الطبيعية بتدابير معينة . كما يمكن تجنب تكاليف متداخلة ولا لزوم لها عن طريق إجراء تقدير أسرع لخطورة الكارثة ونقل هذه المعلومات الى وكالات الامم المتحدة وبرامجها المعنية ، مع تحديد المساعدات المطلوبة . ويمكن تعيين منسق عام ، يساعده موظف مشاريع محدد ، للإشراف على استجابة متكاملة من الامم المتحدة ، والقيام بواجبات تنسيق أنشطة الإغاثة على الصعيد القطري بدلا من الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي . ويمكن للبلدان المانحة المساهمة في صندوق أكبر للكوارث لتأمين الإغاثة من الامم المتحدة ، يديره الامين العام عن طريق منسق خاص ، دون التعرض لما يقرره أي بلد من إرسال أموال إضافية للبلد المنكوب طالما أنه يرى أن ذلك التمويل له ما يبرره . وأخيرا شدد على أهمية الاضطلاع ببرامج الإنعاش والتنمية في أعقاب الطوارئ الطبيعية ، نظرا لان قدرة أي بلد على منع أية كارثة أو التأهب لها يحددها مستوى التنمية الذي وصل إليه ذلك البلد . لذا فإن المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي تعد حيوية لمثل هذه البرامج .

٦٥ - السيد جيبريميدهين (اثيوبيا) : قال إن وفده يشاطر الامين العام الرأي فيما يتعلق بالمشاكل التي يواجهها مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث والحاجة الى تحسين التنسيق داخل منظومة الامم المتحدة . ذلك أن احتياجات المكتب من الموارد لم تلب حتى في الوقت الذي تتزايد فيه حالات الكوارث في أنحاء

(السيد جيبريميدهين ، اثيوبيا)

العالم المختلفة . وبالاضافة الى عجز الميزانية عن التعبير عن المتطلبات الحقيقية فإنها خضعت ، منذ عام ١٩٨٠ ، لقانون النمو الصفري ، الذي ساهم في زيادة تردي القدرة على الاستجابة . ولاحظ أنه في حين أمنت الموارد الخارجة عن الميزانية قدرا من المرونة للمكتب ، فقد كان هناك نقص في الموظفين اللازمين لإدارة هذه الاموال . لذا فإن التركيز فقط على مشاكل التنسيق الخاصة بالمكتب أو المنظومة ككل غير الواقعي ، بصرف النظر عن هذه القيود الملموسة .

٦٦ - وأضاف أن المكتب لم يصبح مركز تنسيق ولا منسقا فعالا لمساعدات الطوارئ على نطاق المنظومة . ونتيجة لذلك ، وعلى ضوء استمرار صلاحية مهمته ، فإنه يلزم بذل الجهود لدعم المكتب وذلك لضمان تجاوب المنظومة تلقائيا عند وقوع الكوارث . وأضاف أنه يجب أن تركز تدابير التخفيف من آثار الكوارث على الوقاية ، وعلى التأهب كذلك .

٦٧ - واستطرد قائلا إن اثيوبيا ما زالت تعاني من الآثار المتراكمة للكوارث ، سواء الطبيعية منها ، أم التي هي من صنع الانسان . وفي السنوات القليلة الماضية تسبب كل من الجفاف والحرب الاهلية التي استمرت عقدا من الزمن في وفاة العديدين . كما بددت الموارد وأعيق الإنتاج . ونتيجة لذلك يحتاج الآن أكثر من ٩ ملايين نسمة الى المساعدة الطارئة . يضاف الى ذلك ، أن البلد يستضيف حاليا أكثر من ٠٠٠ ٥٠٠ لاجئ .

٦٨ - وختاما قال إن الامين العام قد وجه نداء يهدف الى جمع ٤٠٠ مليون دولار لمواجهة احتياجات أكثر من ٢٣ مليون شخص في القرن الافريقي للفترة من أيلول/سبتمبر الى كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ . وقد تم حتى الآن جمع ١١٠ مليون دولار فقط ، أو ٢٣ بالمائة من المجموع . وقال إنه اذا لم تصل المساعدات في وقتها ، فإن حياة العديد من الاشخاص المتضررين ستتعرض لخطر بالغ . وأعرب عن الامتنان للمساعدات المقدمة حتى ذلك الوقت ، وحث مجتمع المانحين على الوفاء بتعهداته . وأعاد تأكيد التزام حكومته بتسهيل تسليم المعونات الطارئة دون إعاقة .

٦٩ - السيد بارينتيك (بنما) : قال إنه منذ استلام حكومة منتخبة ديمقراطيا لمقاليد السلطة في بلاده في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، بدأت عملية إعادة البناء في المجالين الاقتصادي والإجتماعي عن طريق تدابير التكيف الهيكلي الواسعة النطاق . وأضاف أن بلدان أمريكا الوسطى كانت من أوائل أعضاء المجتمع الدولي الذين أعادوا

(السيد باربينتيك ، بنما)

علاقاتهم الدبلوماسية مع بنما ، وفي نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، قام رؤساء أمريكا الوسطى المجتمعين في مونتيليمار في نيكاراغوا ، بتوجيه دعوة رسمية الى بنما للمشاركة في عملية التكامل والتنمية الإقليميين . واتخذ قرار بهذا الخصوص بتوافق الآراء في إجتماع القمة الرئاسي الذي عقد في سان سلفادور ، في السلفادور ، في تموز/يوليه ١٩٩١ .

٧٠ - وأضاف أن بنما شاركت منذ الخمسينات ، في محافل إقليمية مختلفة وحافظت على علاقات تجارية مع بلدان أمريكا الوسطى الاخرى من خلال اتفاقات ثنائية ودولية . كما أنها شاركت في العديد من برامج التعاون الدولي ، بما في ذلك خطة الامم المتحدة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى . وعلى الرغم من أن قرار الجمعية العامة ٢٣١/٤٢ ، وهو القرار الذي أنشئت بموجبه الخطة ، لم يشمل بنما بين البلدان المستفيدة ، فإنها شاركت في كافة آليات التنسيق الاقليمية ، وخاصة اجتماع نواب رؤساء أمريكا الوسطى . وقد عقد الاجتماع الرابع عشر لنواب الوزراء المشرفين على تنفيذ الخطة الخاصة في آب/أغسطس ١٩٩١ في مدينة بنما .

٧١ - وتابع قائلا إن من بين المشاريع الإقليمية التي تساهم فيها بنما ، مشروع توسيع الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية (RUTA II) الذي يوفر المساعدة التقنية لقطاع الزراعة وتربية الماشية في بلدان مختلفة ، ومشاريع مشتركة مع حكومتي السلفادور ونيكاراغوا في قطاعي الكهرباء والزراعة على التوالي .

٧٢ - واختتم كلمته قائلا إن بنما تؤيد تأييدا كاملا الإستراتيجية المنقحة للخطة الخاصة ، التي تشدد على التنمية الاجتماعية ، وبخاصة على الصحة والتخفيف من الفقر ، وعلى برامج التعاون الخارجي وإن بنما تطالب على ضوء الانشطة التي اضطلعت بها والدعم الذي تلقته من بلدان أمريكا الوسطى الخمسة الاخرى ، بإدراجها في الخطة الخاصة بإعتبارها البلد المستفيد السادس .

٧٣ - السيد وانغ زيجين (الصين) : قال إن بلده معرض للكوارث الطبيعية . وخلال عام ١٩٩١ ، ضربت الفيضانات ، والجفاف ، والزلازل ونكبات أخرى ، ٢٤ من المقاطعات والاقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي والبلديات ؛ ونتيجة لذلك ، قتل ٣٠٧٤ شخصا وأصيب ٦١ ٠٠٠ شخص بجروح . وبلغت الخسائر الاقتصادية المباشرة أكثر من ١٥ بليون دولار .

(السيد وانغ زيجين ، الصين)

٧٤ - وأضاف أن الحكومة الصينية وفرت قسطا كبيرا من المساعدات الطارئة ، النقدية منها والعينية ، للمناطق المنكوبة . كما استجاب الصينيون في كافة أنحاء العالم ، وكذلك المجتمع الدولي ، بسرعة وكرم ، وأعرب عن التقدير للمساعدة المقدمة .

٧٥ - واستطرد قائلا إنه ، ومنذ بدء العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية ، أنشأ ٩٠ بلدا لجانا وطنية لتخفيف آثار الكوارث ، وتقوم هذه اللجان بمساعدة الحكومات في إعداد برامج للوقاية من الكوارث وتوفير المعلومات والتوصيات للوكالات الحكومية والمنظمات ذات العلاقة .

٧٦ - وتابع قائلا إن مسألة الحد من الكوارث الطبيعية على قدر بالغ من الاهمية بالنسبة للبلدان النامية نظرا لهشاشة هياكلها الاساسية الاقتصادية . وعند حدوث الكوارث ، فإن هذه البلدان لا تواجه خسائر جمة فقط ، وإنما تواجه صعوبات هائلة في الإنعاش والتعمير . وبالتالي ، فإن إنشاء نظام إنذار مبكر للكوارث الطبيعية يعد مسألة حاسمة . وتؤيد الصين الجهود التي تبذلها اللجنة العلمية والتقنية لتطبيق التكنولوجيا الحديثة على الحد من الكوارث وترويج فكرة إنشاء مثل هذا النظام . كما يؤيد الصندوق الإستئماني للعقد ويشجع البلدان التي تسمح لها أوضاعها بالمساهمة فيه أن تفعل ذلك .

٧٧ - وختاما قال إنه ، وعلى الرغم من أن أمانة العقد قدمت مساهمة قيمة في تنفيذ البرامج المختلفة ، فإن حكومته ترى أن وجود أمانة صغيرة وفعالة أفضل من أمانة كبيرة متعبة . وانه يتعين الإستفادة الكاملة من هياكل الامم المتحدة ومرافقها الموجودة لتجنب الازدواجية والتداخل . وأن من الضروري التركيز على زيادة قدرة البلدان النامية على تخفيف آثار الكوارث لتعزيز اعتمادها على الذات .

٧٨ - السيد ميلينتاشيندا (تايلند) : قال إنه لا يوجد بلد آمن من الكوارث الطبيعية . ففي عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ، تسببت الفيضانات المفاجئة في جنوبي تايلند في هطول أمطار كالسيل وحدوث أعاصير استوائية نجمت عنها أضرار هائلة في الارواح والممتلكات . وأضاف أن حكومة تايلند ووكالات تايلندية خاصة ومكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث وفرت المساعدات للمناطق المنكوبة . كما جرى توفير دعم جزئي لبرامج الإنعاش والتعمير القصيرة الاجل والطويلة الاجل في أشد القريتين تضررا عن طريق مساهمات من برنامج الامم المتحدة الإنمائي .

(السيد ميلينتاشيندا ، تايلند)

٧٩ - وأكد أن حكومته تولي أهمية كبيرة للتعاون الدولي في الحد من الكوارث الطبيعية ، وقد قامت وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦٩/٤٢ بإنشاء لجنة وطنية للتنسيق مع الامم المتحدة في هذا المجال . كما قامت تايلند بتوفير الطعام والدواء والمال لضحايا الفيضانات في ملديف ، وكمبوديا ، والصين ، ولضحايا ثوران بركان بيناتوبو في الفليبين .

٨٠ - وختاما ، قال إن تخفيف الخسائر الناجمة عن الكوارث أمر بالغ الاهمية بالنسبة للبلدان النامية . غير أن وضع الصندوق الاستئماني ، كما لاحظ الامين العام في الوثيقة A/46/266 ، غير مرض على الإطلاق ، ومن الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة اذا أريد دعم أنشطة العقد . وأضاف أن وفده يحث البلدان المانحة على المساهمة في الصندوق لكي يتسنى تحقيق الهدف السنوي البالغ ٣ ملايين دولار .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠